

المشهد السياسي

مسؤولون عونيون: لن ننتخب بري... ولن نعطيها وزارة المال

وعات!

ويتوهمون بأن منصب رئاسة مجلس النواب يخضع لمعركة عديدة». ورأى النائب العوناني أن «مرسوم الأقدمية لم يكن يستاهل كل هذه الضجة من قبل الرئيس بري، وكان في مقدوره تمريره بلا ضجيج، وتسجيل اعتراضه لدى رئيس الجمهورية. لكن يبدو أن بري فضل خوض معركة استباقية لضمان الاحتفاظ بوزارة المالية منذ الآن في الحكومة المقبلة». وفي السياق عينه، أكد مصدر قريب من رئيس الجمهورية لـ «الأخبار» أن عون «لم يصعد في وجه بري عندما دعا إلى الاحتكام إلى القضاء لبت أمر المرسوم، بل على العكس من ذلك، فإنه أراد فتح باب لحل الأزمة».

وفي هذا الإطار، أطلق النائب وليد جنبلاط أمس موقفاً يؤكد فيه وقوفه إلى جانب بري في هذه المعركة، مشيراً إلى أنه «لا لزوم لمرسوم الترقية، وأما وقد خرج المرسوم، فلا لزوم لعزل رئيس مجلس النواب»، لافتاً في حديث تلفزيوني عبر شاشة «المستقبل» إلى أن «بري أرسل لي مشروع حل مع النائب وائل أبو فاعور، وهو سيقدمه إلى الحريري، وإذا وافق كان به، ومشروع الحل هو لإعادة الأمور إلى مستورتها». وشدد على أن «الانتخابات هي مجال للتلاقي بين جميع الأطراف، وإن لم نلتق فليكن هناك تفاسير بين الجميع، وبالنسبة إلى الحزب الاشتراكي لا مشكلة لأي تحالفات بين الفرقاء، ومنفتحون على الجميع». وأكد جنبلاط أن «الحديث عن تحالف خماسي يعني عزل فريق ما، وأنا ضد عزل أي أحد، وهناك تغييرات ستطرأ على مرشحينا».

وتابع: «لم أتمكن حتى الآن من فهم القانون الانتخابي جيداً، ولا يمكنني أن أتوقع حجم كتلتي النيابية المقبلة، والقانون الجديد له حيثياته الجديدة ولا أريد أي غلطة حسابات لأنني غير متمكن من القانون الجديد». وفي مجال آخر، قال جنبلاط: «كل الناس ترتقي بكفاءتها، فلم لا ترتقي نحن، ولم تحتاج لشركة ماكزني (التي قرر مجلس الوزراء التعاقد معها لوضع تصور للاقتصاد اللبناني، وهي الشركة التي أعدت رؤية 2030 التي قدمها ولي العهد السعودي محمد بن سلمان)؟». وسأل جنبلاط: «ألا يوجد اقتصاديون وكفاءات في لبنان حتى نحضر ماكزني؟ هل ماكزني ستستمتع إلى خبرات الشفافين في الإدارات؟ يلي جايبين ماكزني حمير».

وعلى صعيد آخر، زار أمين سر تكتل التغيير والإصلاح النائب إبراهيم كنعان مساء أمس معراب، حيث استقبله رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، بحضور وزير الإعلام ملحم رياشي. وقد وضعت مصادر القوات اللقاء في سياق «اللقاءات العادية التي تهدف إلى إعادة تمكين وتحسين العلاقة بين القوات والتيار الوطني الحر، بعد التوتر الذي حصل بينهما». وقالت المصادر إن «كنعان أتى ليؤكد أن العلاقة لم تنقطع يوماً، وأن التواصل قائم، وقد وضع قيادة معراب في جو كل ما يحصل في البلاد، من أزمة المرسوم وصولاً إلى الانتخابات وقانونها». وأكدت أن الزيارة «لا تؤسس لأي لقاء قريب بين جعجع ورئيس الجمهورية أو الوزير جبران باسيل»، لكنها «تساعد على تنشيط التواصل والتنسيق بين الطرفين». في المقابل، أكدت مصادر في التيار لـ «الأخبار» أن هذه الزيارة «لن تؤدي إلى تحسين العلاقة بين التيار والقوات، لأن الخلافات بيننا صارت أعمق من أن تداوى بزيارة».

مجلس الوزراء، في ظل تسليم الرئيس الحريري له». وفيما لم ينف أحد الأعضاء البارزين في تكتل التغيير والإصلاح صدور «تهديدات من هذا النوع» عن مسؤولين عونيين، فإنه أكد أن «الذين يتحدثون بهذه اللغة لا يعرفون شيئاً عن التوازنات التي تحكم العمل السياسي في البلاد،



عين التينة: عون يريد السيطرة على مجلس النواب بعد مجلس الوزراء (مروان طحطح)

المالية، تجنباً لتكريس عرف يمنحها حق النقض من خارج الدستور». حتى الآن ليس من رسالة رسمية تلقتها عين التينة بشأن هذا الأمر، غير أن مصادرهما تعتبر أن هذا الكلام من شأنه أن «يرسم مصير استحقاقات كبيرة في إدارة حكم البلاد، كذلك رئاسة الحكومة والجمهورية في ما بعد. فإذا كان فريق بعهدا يرى أنه قادر على ضرب الأعراف، فهذا الأمر لن يطاول الرئاسة الثانية وحدها، ولا وزارة المالية». ومع أن بعض القوى لا تأخذ كلام المسؤولين العونيين على محمل الجد، على اعتبار أن التيار الوطني الحر «بات يدرك حقيقة التوازنات في البلاد»، ترى عين التينة في «مرسوم الأقدمية» معركة سياسية كبرى «لا خلافاً موضعياً، بل هو أكبر من مرسوم، لا بل هو مشروع متفق عليه بين بعهدا والسرايا الحكومية، بشكل يتيح لعون إطاحة دور مجلس النواب أو السيطرة عليه، كما فعل في

التيبة: عون يريد السيطرة على مجلس النواب بعد مجلس الوزراء (مروان طحطح)

تستبطن المعركة بين الرئيس ميشال عون ونبيه بري ما هو أكبر من مرسوم. حيث يسود همس في الكواليس العونية عن أهداف تبدأ بالترام رئاسة مجلس النواب من بري ومنعه من الحصول مجدداً على وزارة المال

جزت أزمة مرسوم منح الأقدمية لضباط «دورة عون» وراءها مشكلة تلو الأخرى. وما بين عودة الانقسام حول تعديلات في قانون الانتخابات والفتاوى الدستورية التي تصدر من هنا وهناك، أصبح الخلاف أوسع من نزاع على توقيع أو مرسوم أو إصلاح انتخابي، وبلغ مصاف الصلاحيات الدستورية وتفسير اتفاق الطائف والمش بالاعراف.

وفيما جمد الرئيس سعد الحريري حركته وبقي حزب الله على موقفه الداعم للرئيس بري من دون خطوات فاعلة لحل الأزمة، يرتفع سقف الخلاف بين الرئاستين الأولى والثانية، ما ينذر بتوترات يُمكن أن تنسحب على ملفات أخرى، قبل الانتخابات وخلالها وبعدها. لكن أخطر ما في هذه الأزمة أنها أخذت منحىً يبشر بتباعد بين التيار الوطني وحركة أمل، يصعب إصلاح تداعياته مستقبلاً. وبدأ بعض المسؤولين في التيار الحديث بلغة تهديدية تنذر باستمرار الأزمة إلى ما بعد الانتخابات النيابية المقبلة. ويقول هؤلاء إن «على بري أن يعرف أن انتخابه رئيساً لمجلس النواب بعد الانتخابات المقبلة ليس مضموناً. وكما أنه لم ينتخب العماد ميشال عون للرئاسة، فإننا لن ننتخبه لرئاسة المجلس»، الأمر الثاني الذي يهدد به مسؤولون عونيون هو «منع حركة أمل من الحصول على وزارة

جنبلاط: بري ارسك لي مشروع حل مع أبو فاعور وهو سيقدمه إلى الحريري

علم وخبر

ضرب مسن... والقضاء يتلكا!

تعرض المواطن السبعيني مالك س.أ. لاعتداء بالضرب المبرح من قبل علي س. و شيران د. وعياس س. ما أدى إلى دخوله أحد مستشفيات بعلمك بحالة طارئة، حيث مكث لمدة أسبوع. ورغم أن الطبيب الشرعي كتب تقريراً يفيد بأن المعتدى عليه بحاجة إلى تعطيل ثلاثين يوماً، رفض أحد المدعين العامين في البقاع إصدار أمر بتوقيف المعتدين بسبب ضغوط تمارس في هذه القضية. ونقلت مصادر لـ «الأخبار» أن أحد القضاة تنحى عن الدعوى، فيما لم ينظر فيها قاضي ثانٍ وأحالها على ثالث!

الكتائب: لا تفاهم مع الخازن

أكدت مصادر حزب الكتائب أن كلام النائب السابق فريد هيكل الخازن عن تفاهم انتخابي بينه وبين قيادة الصيفي غير دقيق، «ومصادر عن طرف واحد، هو الخازن نفسه. في حين أن النائب سامي الجميل كان واضحاً حين قال إن العلاقات

بما يوازنها (أي نحو 1,7 مليار دولار) من سندات خزينة جديدة بالدولار الأميركي (يوروبوندرز). وكان البيان الصادر عن وزارة المال في حينه واضحاً بإشارته إلى أن «هذا الاستبدال لا ينجم عنه انتقال أموال نقدية بين كل من وزارة المال ومصرف لبنان! بمعنى أن هذه العملية لم يقابلها أي تدفقات نقدية من الخارج، وبالتالي لا يمكن في أي حال من الأحوال إدخالها في حساب ميزان المدفوعات كما هو معزف أعلاه».

يعلق الخبير الاقتصادي والمستشار السابق في صندوق النقد الدولي ووزارة المال، توفيق كسبار، أن «لا علاقة لسندات اليوروبوندرز التي تصدرها وزارة المال بميزان المدفوعات، كما لا يمكن أن يكون لهذه السندات أي تأثير عليه، كونها مجرد عملية تحويل قائمة بين وزارة المال ومصرف لبنان». يتفق المدير التنفيذي في «بلوم بنك»، فادي عسيران، مع كسبار، إذ علق بأن احتساب حصيلة الاستبدال في ميزان المدفوعات «مش صحيح بالمبدأ».

كذلك يتفق رئيس قسم البحوث والدراسات في مجموعة «ميبيلوس بنك»، نسيب غبريل، مع كسبار وعسيران، إذ يشرح أن «كل عملية تبادل لم تدخل إلى السوق لا يمكن احتسابها في ميزان المدفوعات، وهو ما يمكن تطبيقه على الإصدار الأخير لوزارة المال»، ويتابع غبريل «هناك منهجية رسمية وواضحة ترتكز على معايير دولية لا احتساب ميزان المدفوعات، وبالتالي لا يمكن زيادة أو حسم مبالغ معينة وفق الأهواء أو الظروف. ولكن لا يمكن لأحد أن يعلق على صحة هذا الإجراء سوى مصرف لبنان نفسه»، وينتهي غبريل «في الواقع، لم أطلع على البيان، وبالتالي يجب سؤال المعنيين عن كيفية احتساب الأرقام، والتأكد من إدخال عملية التبادل التي تمت مع وزارة المال ضمن ميزان المدفوعات».

بالفعل، حاولت «الأخبار» استيضاح مصرف لبنان عن سبب هذا التعديل في احتساب ميزان المدفوعات في شهر تشرين الثاني الماضي والأساس المنهجي الذي يقوم عليه، إلا أن مدير العمليات المالية في مصرف لبنان، يوسف الخليل، رفض التعليق في اتصال مع «الأخبار»، مشيراً إلى أن «هذا الأمر لا يدخل ضمن صلاحياته، بل يندرج ضمن اختصاص مديرية الدراسات الاقتصادية والإحصاءات في مصرف لبنان التي يمكنكم التوجه إليها بالسؤال». إلا أن هذه المديرية، بلسان ربيع تيموتاوس، أجابت بأنها «غير ملزمة بالإجابة أو التوضيح كون أرقام شهر تشرين الثاني لم تنشر بعد على موقع مصرف لبنان، ولا يوجد ما يؤكد أن الأرقام التي بحوزتكم صادرة عنا»!

هذه الأجوبة من المعنيين في مصرف لبنان تدل على إرباك واضح، وعجز عن التبرير والتفسير، إلا أن ما صدر عن تيموتاوس يوحي بأن حجم الفضيحة كبير جداً إلى درجة أن مصرف لبنان قد يكون بصدد التراجع عن فعلته وإعادة الأمور إلى نصابها واحترام الإحصاءات الصادرة عنه وشفافيتها ودقتها.